خطة عمل الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية

٢٠١٧ - ٢٠٣٠

مقدمة

فى ضـوء اهتمام الدولة المصـرية بتمكين المرأة المصـرية باعتبارها أول دولة على مسـتوى العالم تتبنى اســـتراتيجية وطنية لتمكين المرأة تحقيقاً لأهداف التنمية المســـتدامة 2030 بالتركيز على الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين كافة النساء والفتيات وكذا الهدف العاشر المتعلق بالحد من أوجه عدم المسـاواة. هذا إلى جانب تحقيق اسـتراتيجية التنمية المسـتدامة- رؤية مصر 2030 بالتركيز على محورى العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. اعدت مصر الخطة الوطنية للاسـتراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصـرية ٢٠٢٣ فى ضـوء تحقيق المؤشـرات التنموية لتعكس احتياجات المرأة المصـــرية التى تم رصـــدها على أرض الواقع من خلال جلســـات نقاشـــية على المستوى التنفيذى ولقاءات تشاورية. استهدفت الاستراتيجية تحقيق عدد من النتائج من خلال تبنى برامج ومشـروعات بشـراكات وطنية ودولية لتحقيق محاور الاسـتراتيجية الوطنية على كافة الأصـعدة اعتمادًا على مدى زمنى لكل نتيجة لضـمان تحقيق الكفاءة والفعالية وتحسـين حياة المرأة المصـرية والمجتمع المحيط بها، على أن تكون تدخلات مستمرة مبنية على جهود مسبقة وتشبيك جهود مع كيانات وطنية لتحقيق التكامل فى التنفيذ، مع خطط العمل الاصـلاحية لمعالجة الفجوات والتحديات مع الأخذ فى الاعتبار المسـتجدات المحلية والاقليمية والدولية المؤثرة على المرأة بصـورة مباشـرة وغير مباشرة بما يدعم التنمية الشاملة.

اعتمدت الدولة المصـرية فى تحقيق مؤشـرات محاور الاسـتراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصـرية 2030 على عملية المتابعة الدورية والتقييم الدورى وفق الآلية المذكوره فى وثيقة الاســـتراتيجية التى تم إطلاقها فى عام 2017 على أن تكون المتابعة دورية مع الشـــركاء التنفيذيين والخروج بتوصيات لتحسين الوضع إلى الأفضل إلى جانب استخدام أدوات التقييم المختلفة لضمان تحقيق النتائج المرجوة.

وفيما يلى خطة العمل التنفيذية للمحاور الأربعة للاســـتراتيجية من خلال توضـــيح ســـنة البدء فى تنفيذ التدخل لتحقيق نتائج الأهداف المرجوة.

محور التمكين السياسي

الهدف :

تشجيع جميع أشكال المشاركة السياسية للمرأة ، بما في ذلك التمثيل في البرلمان والمجالس المحلية ، ومنع التمييز ضد المرأة لتولي مناصب قيادية في المؤسسات التنفيذية والقضائية ، وتمكين المرأة من النجاح في هذه المناصب.

المؤشر	القيمة المرصودة	2030
نسبة الإناث من إجمالي المشاركين في الانتخابات	%44	%50
نسبة تمثيل المرأة في البرلمان	%15	%30
نسبة تمثيل المرأة في المجالس المحلية	%25	%30
نسبة الإناث في المناصب القضائية	%0.5	%30
نسبة الإناث في المناصب التنفيذية العليا	%5	%30
نسبة الاناث فى المناصب الوزارية	%18	%30

نظرية التغيير:

فى حالة زيادة المشاركة السياسية للمرأة ؛ تصبح المرأة مؤثرة فى هيئات صنع القرار ، بما في ذلك السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية ؛

من خلال :

- معالجة المفاهيم الخاطئة والقوالب النمطية الموجودة من قبل فيما يتعلق بمشاركتهم السياسية ودور المرأة في المجتمع (غالبًا ما يقتصر على دورها الإنجابي فقط) بدءا من مرحلة التعليم المبكر ؛
- تعزيز مبادئ المواطنة المتساوية وعدم التمييز في تعيينهم وترقيتهم في المناصب العامة والعليا والقضائية ؛
- استكمال تطوير الأطر المؤسسية لدعم تمكينهم ؛
- بناء قدراتهن ليصبحن ممثلين أكفاء في الهيئات المنتخبة وفي هيئات صنع القرار (لاسيما الهيئات واللجان البرلمانية المكلفة بتعزيز صحة المرأة والأسرة الإنجابية ، والصحة العامة والرفاه ، فضلًا عن حقوق المرأة) ،
- الاستمرار فى إصدار بطاقات الرقم القومى لضمان قدرتهن على ممارسة الحقوق السياسية والمدنية ؛

نتيجة لما سبق فـ بحلول عام 2030 ، ستزيد مشاركة النساء في التصويت إلى 50٪ ، وسيصل تمثيل المرأة في البرلمان والمجالس المحلية إلى 30٪ ، وسيصل تمثيل المرأة في القضاء إلى 30٪ ، وستشغل النساء 30٪ من المناصب الوزراية و 30٪ من وظائف الإدارة العليا.

الشركاء

المجلس القومي للمرأة ،وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ؛ وزارة التعاون الدولي ؛ وزارة الإسكان والمرافق والتخطيط العمراني ؛ وزارة الأوقاف وزارة البيئة؛ وزارة التجارة والصناعة؛ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ؛ وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى ؛ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ؛ وزارة التضامن الاجتماعي؛ وزارة التموين والتجارة الداخلية؛ وزارة التنمية المحلية؛ وزارة الثقافة؛ وزارة الداخلية ، وزارة الخارجية ؛ وزارة الزراعة؛ وزارة السياحة والاثار؛ وزارة الشباب والرياضة ؛ وزارة الصحة والسكان؛ وزارة العدل؛ وزارة القوي العاملة ؛ وزارة الكهرباء والطاقة , وزارة المالية؛ وزارة الموارد المائية والري؛ وزارة النقل؛ وزارة الهجرة وشئون المصريين بالخارج ؛ وزارة شئون المجالس النيابية ؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ؛ المجلس القومي للسكان (NPC) ؛ المجلس القومي للطفولة والأمومة ؛ (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار) / (الهيئة الوطنية للاعلام)/ (الهيئة العامة للاستعلامات) ، الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، المجلس القومي لحقوق الانسان ، الازهر الشريف ، الكنيسة ، ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة ، المنظمات الاهلية ذات الصلة

الخطة التنفيذية لمحور التمكين السياسى وتعزيز الدور القيادى للمرأة

الهدف 1:	تشجيع جميع أشكال المشاركة السياسية للمرأة ، بما في ذلك التمثيل في البرلمان والمجالس المحلية ، ومنع التمييز ضد المرأة لتولي مناصب قيادية في المؤسسات التنفيذية والقضائية ، وتمكين المرأة من النجاح في هذه المناصب.		
النتيجة	**رقم المخرجات**	**المخرجات**	**سنة البدء فى التنفيذ**
النتيجة 1. تعزز الأطر والترتيبات الانتخابية التوازن بين الجنسين في الانتخابات.	1 – 1	تعزيز الاطار التشريعي ليمكن من زيادة مشاركة المرأة والوصول لمواقع قيادية (تنفيذ مواد الدستور ، القوانين والقرارات الانتخابية - الناخبون ، والمرشحون ، وأعضاء الأحزاب ، وتعزيز الحصة المتزايدة ، الحدود القصوى لنفقات الحملات الانتخابية ، والحصص مع تشريع العقوبات وتنفيذها ؛)	2017
	2 – 1	الترتيبات الانتخابية من خلال الهيئة الوطنية للانتخابات لتفعيل الحقوق الدستورية للمرأة في المشاركة السياسية وتعزيز حق مواطنيها في التصويت (تسجيل المرأة والتصويت ؛ وصول المرأة إلى وثائق الهوية في الوقت المناسب ؛ التدابير المتخذة لتشجيع المشاركة في الانتخابات ؛ توعية الناخبين ؛ قيادة المرأة في الانتخابات	2017
النتيجة 2: بناء قدرات النساء	2- 1	رفع قدرات المرأة للقدرة على المشاركة في انتخابات البرلمان والمجالس المحلية (تنمية قدرات السيدات اللاتي لديهن طموح ؛ الخطابة ؛ مشاركة الدوائر الانتخابية ؛	2019 مستهدف العمل على

لتكوين كوادر سياسية		التدريب على القيادة التحويلية ، بما في ذلك الشباب والنساء ذوات الإعاقة)	المجالس المحلية في 2023
	2 – 2	تعزيز قدرة المرأة على إجراء حملات تنافسية ومبتكرة ومزودة بموارد جيدة (تنمية قدرات المرشحات على رسائل الحملة ، والتوعية ، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحملات الوسائط الاجتماعية ؛ والوصول إلى شبكات جمع التبرعات النسائية)	2024
النتيجة 3. يُنظر إلى المرأة على أنها قيادات سياسية فعالة على قدم المساواة مع الرجل	1 - 3	زيادة الوعى المجتمعي لحق المرأة في المشاركة السياسية الممنوحة بموجب الدستور (التوعية ، الحوارات المجتمعية ، المجموعات القادرة على التعبير عن متطلبات المرأة ومراعاة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الشباب والرجال الداعمين)	2017
	2 - 3	تروج وسائل الإعلام للصورة الايجابية عن القيادات النسائية والمساواة بين الجنسين كهدف اجتماعي (زيادة الوعي الإعلامي، الحملات ، مدونة قواعد السلوك لوسائل الإعلام ، وسائل التواصل الاجتماعي)	2017
	3 - 3	دعم القيادية السياسية والقيادات الدينية لتحقيق المساواة بين الجنسين ووصول المرأة لمواقع قيادية (القيادات الدينية، قيادات الأحزاب السياسية، البيانات والمعلومات، دعم القيادات السياسية للحملات مثل: حملة تاء مربوطة	2017
النتيجة 4: تعزيز المشاركة الفعالة	1 - 4	تطبيق النساء لمهارات القيادة (التوجيه؛ بناء قدرات القيادات المنتخبة حديثاً ، إبراز أفضل الممارسات والتجارب الناجحة فى المؤتمرات والندوات ؛ تعزيز الخبرات في الصياغة التشريعية من منظور تمكين المرأة ؛ التدريب على مهارات القيادة ؛ التعلم بين الأقران)	2019

للمرأة في صنع القرار	2 - 4	دور القيادات فى دعم وتمكين القيادات النسائية وتعزيز ثقافة خالية من التمييز (السياسات الصديقة للأسرة ؛ رعاية الأطفال ؛ ساعات العمل ؛ الاخلاقيات والأعراف لاحترام دور المرأة ؛ المساءلة عن التزامات المساواة بين الجنسين ، مدونات السلوك)	2019
	3 - 4	تعمل النساء كنماذج يُحتذى بها لإلهام وخلق جيل جديد من القيادات (النموذج الأكثر تأثيراً، إبراز النماذج الإيجابية ، الاستفادة من خبرات القيادات النسائية ، التواصل مع الشابات والنساء من الفئات المهمشة	2017
النتيجة 5: السياسات التنفيذية والتشريعية والقضائية والإصلاحات الإدارية لتعزيز مشاركة المرأة في مواقع القيادة واتخاذ القرار	1- 5	تعزيز القيادة النسائية في الأنظمة التنفيذية والإدارية (زيادة استيعاب المرأة في المجالس المحلية ، والبرامج المتكاملة للقيادات النسائية التنفيذية ، ارتفاع نسب النساء فى منصب محافظ ونائب محافظ).	2017
	2 - 5	زيادة مشاركة المرأة وتمثيلها على جميع المستويات في الهيئات القضائية (دعم السياسات وتشجيع المؤسسات والهيئات القضائية والأمنية والمؤسسات الأكاديمية لزيادة نسبة مشاركة المرأة فى قوة العمل والوظائف المختلفة)	2018
	3 - 5	تعزيز الأنظمة بما فيها وحدات تكافؤ الفرص لزيادة مشاركة المرأة فى وضع الخطط والميزانيات والسياسات بما في ذلك المشاركة في التنفيذ (معالجة الميزانيات الفجوات الجغرافية والنوعية والوصول لكافة فئات النساء خاصة المهمشة والمستبعدة.	2017

محور التمكين الاقتصادي

الهدف:

تطوير قدرات المرأة لتعزيز خيارات التوظيف ، وتوسيع مشاركتها في القوى العاملة ، ودعم ريادة الأعمال ، وتحقيق تكافؤ الفرص لتوظيف المرأة في جميع القطاعات ، بما في ذلك تقلد المناصب العليا في كل من القطاعين العام والخاص.

المؤشر	القيمة المرصودة	2030
نسبة المرأة المعيلة تحت خط الفقر	%26.3	%9
نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل	%24.2	%35
معدل البطالة بين الإناث	%24	%16
نسبة النساء في وظائف إدارية	%6	%12
نسبة النساء في وظائف مهنية	38%	%48
النسبة بين الدخل المكتسب المقدر للإناث ونظيره للذكور	%29	%58
نسبة المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة	%22.5	%50
نسبة الإقراض متناهي الصغر الموجه للمرأة	%45	%53
نسبة الإناث اللاتي لديهن حساب بنكي	% 9	%30

نظرية التغيير:

في حالة أن :

- تتمتع المرأة بالقدرات المناسبة ، وفرص العمل المتكافئة ، والمشاركة المتزايدة في القوة العاملة (في كل من القطاعين العام والخاص) ؛
- تشغل المرأة مناصب عليا في كل من القطاعين العام والخاص ؛
- زيادة قدرة المرأة على ريادة الأعمال والعمل الحر وتوسيع نطاق مشاركتها الاقتصادية ؛

من خلال :

- مواجهة التحديات التي تعيق مشاركة المرأة الاقتصادية (القانونية والمؤسسية والاجتماعية) ؛
- التوسع في تقديم خدمات الدعم للمرأة العاملة وتوفير بيئة عمل آمنه خاليه من العنف أو التمييز ؛
- تشجيع المؤسسات والشركات العامة والخاصة على تبني منظور بيئة عمل صديقة للمرأة والأسرة ،
- القضاء على التمييز ضد المرأة في توفير فرص العمل ؛
- توفير برامج التدريب وبناء القدرات للإناث بما فيهن المهمشات ؛
- تعزيز ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر ؛

نتيجة لما سبق فبحلول عام 2030، ستصل مشاركة المرأة في القوى العاملة إلى 35٪ ، وستنخفض معدلات البطالة بين النساء إلى 16٪ ، وسيزيد الدخل المتوقع للمرأة بنسبة 58٪ ، مما يؤدي إلى زيادة إجمالية في الناتج المحلي الإجمالي لمصر بنسبة 34%.

الشركاء

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وزارة التعاون الدولي ؛ وزارة التجارة والصناعة ؛ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ؛ وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى؛ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ؛ وزارة التضامن الاجتماعي؛ وزارة التموين والتجارة الداخلية؛ وزارة التنمية المحلية؛ وزارة الثقافة؛ وزارة الداخلية ، وزارة الخارجية ؛ وزارة الزراعة؛ وزارة السياحة والاثار ؛ وزارة العدل؛ وزارة العمل؛ وزارة المالية؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ؛ المجلس القومي للسكان (NPC) ؛ المجتمع المدني ؛ (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار) / (الهيئة الوطنية للإعلام)/ (الهيئة العامة للاستعلامات)، جهاز تنمية المشروعات ، الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحره ، الجامعات المصرية ، المنظمات الدولية ، المؤسسات المصرفية والبنك المركزي .

الخطة التنفيذية لمحور التمكين الاقتصادي

الهدف	الهدف 2. 1: تطوير قدرات المرأة لتعزيز خيارات التوظيف ، وتوسيع مشاركتها في القوى العاملة ، ودعم ريادة الأعمال ، وتحقيق تكافؤ الفرص لتوظيف المرأة في جميع القطاعات ، بما في ذلك تقلد المناصب العليا في كل من القطاعين العام والخاص.		
النتيجة	**رقم المخرجات**	**المخرجات**	**سنة البدء فى التنفيذ**
النتيجة 1. تعزيز العمل اللائق للمرأة من خلال العمل المشترك بين القطاعين العام والخاص، وتنقيح قوانين العمل وتعزيز السياسات الحكومية وسياسات الشركات.	1- 1	زيادة الوعي بتأثير قرارات الاقتصاد الكلي الرئيسية على كلا الجنسين، بما في ذلك السياسات التجارية والنقدية والمالية (زيادة توافر البيانات والأدلة من خلال البحث والمعرفة والدعوة)	2018
	1 – 2	إجراء عمليات تدقيق مراعى للجنسين بما يتعلق بقوانين وسياسات العمل القائمة (تحديد الثغرات والتحيزات، بما في ذلك ما يتعلق بالتوظيف والتدريب والترقيات؛ الصحة والسلامة؛ المساواة في الأجر ؛ التحرش الجنسي ؛ تخصيص حصص للمرأة (كوتا) ؛ اجراءات العمل صديقة للأسرة ؛ والحماية الاجتماعية) .	2019
	1 – 3	تنمية قدرات النقابات والجمعيات النسائية في الدفاع عن العمالة اللائقة للنساء بما في ذلك عاملات المنازل (المفاوضة الجماعية ، والمحاسبة ، ومهارات التفاوض بشأن العقود ؛ والدعوة مع المؤسسات الرئيسية لإنشاء إطار قانوني تمكين)	2024

	4 – 1	اللوائح الحكومية وسياسات الشركات في القطاعات والمهن لتعزيز ظروف عمل ومكاسب أفضل للمرأة (مثل تشريعات الحد الأدنى للأجور والحماية الاجتماعية للعمل غير الرسمي في القطاع الخاص، وإجازة الأمومة، ورعاية الأطفال ، وساعات العمل للتوازن بين العمل والمسئوليات الأسرية)	2019
النتيجة 2. الاعتراف بالعمل المنزلي والرعاية غير المدفوعة الأجر وخفضهما وإعادة توزيعهما من خلال الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات العامة والخاصة.	2 – 1	الاعتراف بأن العمل الرعائى والعمل المنزلي غير مدفوع الأجر يشكلان عائقًا رئيسيًا أمام وصول المرأة إلى العمل اللائق، وكذلك إمكانية خلق فرص عمل للمرأة في اقتصاد الرعاية (على سبيل المثال استطلاعات رأى حول استخدام الوقت، دعم المهارات للاعتراف بالعمل غير المدفوع الأجر، تسجيل النساء فى اقتصاد الرعاية	2017
	2 -2	تحديد طرق التمويل للاستثمارات المراعية لاحتياجات الجنسين (الخدمات والبنية التحتية) التي تقلل وتعيد توزيع الرعاية غير المدفوعة والعمل المنزلي (مثل خدمات رعاية الأطفال والمياه والصرف الصحي والكهرباء)	2021
	3 - 2	تعزيز قدرات الحكومة على المستوى المركزى والمحلى لتقديم خدمات عامة تراعي الفوارق بين الجنسين (سياسات الموارد البشرية وإدماج منظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في العمليات المتعلقة بالعمل، بما في ذلك التوظيف والتدريب والترقية والأجور والحصول على المزايا وإجازة الأمومة ومايتعلق بالامور الاسرية، وإنهاء الخدمة)	2018

	4 - 2	تمكين المنظمات النسائية من المشاركة في المناقشات والحلول حول الاستثمارات والمعايير المتعلقة باقتصاد الرعاية (مثل التدريب وبناء القدرات للمنظمات النسائية)	2024
النتيجة 3: زيادة قدرة المرأة على الوصول إلى الموارد الاقتصادية والاستفادة منها وتعزي ثقافة ريادة الأعمال	3 - 1	برامج بناء قرات المرأة من خلال ضمان: 1) الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ 2) التعليم الفني الذي يعكس الاحتياجات والسوق المصري. ج) دمج برامج بناء القدرات الرقمية التى تستهدف النساء ضمن برامج التدريب المهني؛ (4) البرامج التي تستهدف الأسر التي تعيلها نساء والمهمشات للقدره على الحصول على عمل ودخل مستدام	2020
	3 - 2	تعزيز ثقافة ريادة الأعمال بين الإناث من خلال: 1) تطوير سياسات الشراء والمشتريات العامة لضمان حصة أكبر من المنتجات من المشاريع الصغيرة والتعاونيات المملوكة للنساء؛ 2) زيادة معرفة المرأة حول الوصول إلى الخدمات المالية وغير المالية ، لا سيما من خلال الحلول الرقمية	2021
	3 - 3	توسيع المبادرات التي تحول رأس المال الاجتماعي للمرأة إلى شمول مالي لتحقيق نمو اقتصادي شامل من خلال: 1) توسيع جمعيات الادخار والقروض القروية التي تستهدف الفئات الأكثر تهميشًا؛ 2) دعم التقنيات المبتكرة والحلول الرقمية والسياسات التمكينية لادماج النساء في سلاسل القيمة السوقية.	2021

	4 - 3	زيادة وصول المرأة إلى الخدمات المالية واستغلالها من خلال: 1) تطوير الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية التي تستهدف النساء. 2) القروض الممنوحة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؛ 3) زيادة معرفة النساء وتسهيل وصولهن إلى المنصات الرقمية / الإلكترونية	2021
النتيجة 4. زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة من خلال استراتيجيات خلق فرص عمل مكثفة بما في ذلك من خلال تنمية ريادة الأعمال	1 - 4	الحد من الممارسات التمييزية والحواجز التي تحول دون توظيف المرأة من خلال: 1) تعزيز السياسات والسلوكيات الإيجابية لإزالة الحواجز الهيكلية التي تميز ضد توظيف المرأة؛ 2) تعزيز سياسات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المؤسسة وتوفير بيئة عمل لائقة وآمنة	2019
	2 - 4	تقديم مجالات عمل جديدة للمرأة من خلال: (1) سياسات تمكينية لتنمية ريادة الأعمال؛ 2) جذب الصناعات التي يمكن أن تخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة للنساء ضمن سلاسل القيمة؛ (3) ضمان التوسع في برامج توظيف النساء في الشركات المحلية والوطنية ومتعددة الجنسيات ؛ 4) التدريب وتنمية المهارات للتواجد فى أسواق كثيفة العمالة.	2020
	3 - 4	الاهتمام بفرص ريادة الاعمال التى تتيح مجالات عمل للمرأة من خلال أ) توسيع مهارات تطوير الأعمال والخدمات التي تستهدف النساء وإنشاء "متجر واحد"؛ 2) تسهيل السياسات والإجراءات التي تشجع النساء على إنشاء أعمال تجارية خاصة.	2020

تابع التمكين الاقتصادي للمرأة

الهدف 2.2:

- الزراعة القادرة على الصمود لمراعاة احتياجات المرأة وتمكينها
- التمكين الاقتصادي للمرأة في مجال الزراعة والقدرة على الصمود في ظل مناخ متغير تشمل الأطر المعيارية الإرشادية للمادة رقم 11 من الدستور، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (المادة 14) ؛ منهاج عمل بيجين ؛ هدفا التنمية المستدامة الخامس والثامن ؛ 62CSW ؛ أحكام المساواة بين الجنسين في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية مكافحة التصحر.

نظرية التغيير:

فى حالة أن:

- تتمتع المرأة في الزراعة بفرص متساوية للوصول إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والتكنولوجيا من أجل الزراعة المستدامة ؛
- اكتساب المرأة القدرة المالية على الاستثمار ؛
- مشاركة المرأة مشاركة كاملة في سلاسل القيمة والأسواق الخضراء ؛
- تتمتع المرأة في الزراعة بالتمكين الاقتصادي والقدرة على الصمود في ظل مناخ متغير ؛

من خلال:

- إزالة حواجز التمويل التى تعيق وصول المرأة الى الموارد وتحسين الوصول إلى الاصول والادوات والتكنولوجيا
- الاستثمار فى تحسين مهارات وقدرات المرأة لتعزيز الانتاجية وفرص التقدم عبر سلاسل القيمة.
- الاعتراف بالقيمة المضافة وتعزيز الممارسات المواتية لادماج المرأة فى التكنولوجيا
- تطوير البنية التحتية المحلية لتحسين وصول المرأة إلى الأسواق وتوفير الوقت.

نتيجة لما سبق، بحلول عام 2030 ستصل مشاركة المرأة فى قوة العمل إلى 35% وستنخفض معدلات البطالة بين النساء الى 16% وسيزيد الدخل المتوقع للمرأة بنسبة 58% مما يؤدى الى زيادة اجمالية فى الناتج المحلى الاجمالى لمصر بنسبة 34%.

الشركاء

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.وزارة التعاون الدولي ؛وزارة التجارة والصناعة؛ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ؛وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى؛وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ؛وزارة التضامن الاجتماعي؛وزارة التموين والتجارة الداخلية؛وزارة التنمية المحلية؛وزارة الثقافة؛وزارة الداخلية ، وزارة الخارجية ؛وزارة الزراعة؛وزارة السياحة والاثار ؛وزارة العدل؛وزارة القوي العاملة ؛وزارة المالية؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؛ المجلس القومي للسكان (NPC) ؛المجتمع المدني ؛(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار) / (الهيئة الوطنية للاعلام)/ (الهيئة العامة للاستعلامات) ، وزارة البيئة ، المنظمات الدولية ، المؤسسات المصرفية (البنك الزراعي) .

الخطة التنفيذية لتحقيق التمكين الاقتصادي

الهدف	تمكين المرأة في الزراعة اقتصاديًا وقادرة على الصمود في ظل مناخ متغير تشمل الأطر المعيارية الإرشادية المادة 11 من الدستور ، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (المادة 14) ؛ منهاج عمل بيجين ؛ هدفا التنمية المستدامة 5 و 8 ؛ 62CSW ؛ أحكام المساواة بين الجنسين في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية مكافحة التصحر		
النتيجة	**رقم المخرجات**	**المخرجات**	**سنة البدء فى التنفيذ**
النتيجة 1. زيادة الإنتاجية الجزئية للمرأة في الزراعة وتقليل عبء العمل	1 - 1	تحسين الوصول إلى الأصول والأدوات والتكنولوجيا المنتجة والموفرة للوقت والصديقة للبيئة (زيادة نسبة النساء اللائي يتمتعن بإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا والآلات والأسمدة والبذور المحسنة ومكافحة الآفات وما إلى ذلك من أجل الزراعة المستدامة)	2020
	1- 2	تحسين الوصول إلى خدمات الإرشاد الزراعي للنساء والأسر (تنمية قدرات المزارعات على استخدام التكنولوجيا الجديدة وتطبيق المعرفة المحلية، وزيادة نسبة المرشدات المدربات)	2021
	1 - 3	تعزيز الاعتراف بأدوار المرأة في الزراعة، المواقف / الممارسات الإيجابية تجاه المرأة التي تستخدم التكنولوجيا (حملة إعلامية؛ رفع الوعي لدى المزارعين والعائلات والمرشدين وصناع السياسات ؛ التواصل مع القيادات المجتمعية والقيادات الدينية)	2021
النتيجة 2. إزالة حواجز التمويل	2- 1	تحسين الحوافز التنظيمية والاقتصادية للمؤسسات المالية العامة والخاصة لتقديم خدمات ائتمانية للمزارعات (مثل الإقراض الموجه، وآليات تعزيز الائتمان ؛ وبناء قدرات المؤسسات المالية وتوعيتها لتغيير ممارسات الإقراض المتحيزة لأحد الجنسين)	2021

وزيادة قدرة المرأة على الاستثمار في الزراعة المقاومة للمناخ.	2 - 2	تطوير خدمات الوساطة المالية للمزارعات في المناطق الريفية (مثل التمويل الصغير، ومجموعات الادخار والقروض، وخدمات الهاتف المحمول، التمويل العقارى/ التأجيرى، وتدريب الوسطاء الماليين المراعى لاحتياجات الجنسين)	2021
	3- 2	الوصول إلى فرص التدريب، والتعلم من الأقران، وتنمية المهارات (تنمية قدرات المزارعات على المهارات المالية والتجارية مع الاخذ فى الاعتبار رقت الرعاية غير مدفوع الأجر والعمل المنزلي؛ دورات تدريبية فنية وقانونية لتوعية النساء بأهمية استخدام حساب مصرفي)	2021
النتيجة 3. تعزيز فرص المرأة في الزراعة للارتقاء بسلاسل القيمة.	1 - 3	زيادة قدرة المزارعات والتعاونيات على الانتقال من الإنتاج إلى التجميع والتجهيز والتوزيع، (دعم إنشاء التعاونيات النسائية ، وتسهيل التدريب ، وزيادة الوصول إلى الآلات والتقنيات	2024
	2- 3	تطوير البنية التحتية المحلية لتحسين الوصول إلى الأسواق، وتقليل العمالة، وتوفير الوقت للنساء في الزراعة (طرق ريفية آمنة ، ونقل آمن ومستدام ، ومرافق تخزين ما بعد الحصاد ، والتجهيز التعاوني والجودة)	2021
	3- 3	زيادة إدراج منتجات النساء المزارعات في سلاسل التوريد الزراعية الخضراء (ربط الشركات الخاصة بصغار المالكات والتعاونيات، تخصيص حصص توريد للمزارعات، والإعفاءات الضريبية لصغار الملاك والتعاونيات)	2024
	4 - 3	زيادة القدرة التنافسية للمرأة من خلال تعزيز المهارات للوصول إلى الحلول الرقمية واستخدامها (توسيع برامج التكنولوجيا الرقمية، وتوفير تكنولوجيا المعلومات التقنية والتعليم الرقمي ، وتجهيز الأصول الرقمية)	2021

محور التمكين الاجتماعي

الهدف:

تهيئة الفرصة لمشاركة اجتماعية أكبر للمرأة وتوسيع قدراتها على الاختيار ومنع الممارسات التى تكرس التمييز ضد المرأة أو التى تضر بها سواء فى المجال العام أو داخل الأسرة.

المؤشر	القيمة المرصودة	2030
نسبة الأميات بين الإناث 10+	%27	%12
نسبة الأمية بين الإناث (20-29 سنة)	%12	% 0
نسبة السيدات المتزوجات اللاتي تستخدمن وسائل تنظيم الأسرة	%59	%72
معدل الإنجاب الكلي (طفل لكل سيدة)	3.5	2.4
نسبة السيدات اللاتي حصلن على رعاية حمل منتظمة	%83	%92
نسبة الولادة القيصرية	%52	%34
نسبة وفيات الأمهات (لكل 100 ألف مولود حي)	52	26
توقع الحياة عند الميلاد	71.3 سنة	76
متوسط عدد السنوات التي تعيشها الأنثي بصحة جيدة	63 سنة	71.4
عدد دور المسنيين	171	1400

نظرية التغيير:

في حالة أن يتم:

- سن القوانين وإنفاذها لضمان تنفيذ الحقوق الدستورية للمرأة، مع التركيز بشكل خاص على النساء الفقيرات والمهمشات وذوات الاعاقة ؛

- القضاء على الممارسات التمييزية والقوالب النمطية الثقافية التي تضر بالمرأة وتعوق مشاركتها الفعالة؛
- تمتع المرأة بالمشورة الأسرية والخدمات الجيدة في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة؛
- القضاء على أمية المرأة؛

من خلال:

- مراجعة وتعديل القوانين القائمة التي تعوق التمكين الاجتماعي للمرأة، بالإضافة إلى رفع مستوى الوعي بها ؛
- التوسع في توفير خدمات الصحة الإنجابية الجيدة وأساليب تنظيم الأسرة التي تراعي الفوارق بين الجنسين على مستوى محافظات الجمهورية، ولا سيما توفيرها للجميع مثل الفقراء والفئات الأكثر فقرا وتهميشا.
- بناء قدرات نقاط اتصال تقديم الخدمات في القطاع الصحي (مثل: الرائدات الصحيات والريفيات) لتقديم خدمات رعاية متكاملة عالية الجودة للأم والطفل؛
- إضافة معلومات ضمن برامج محو الأمية حول خطورة الزواج المبكر والممارسات الضارة الأخرى ، الصحة الإنجابية مخاطر الحمل المتكرر على النساء وأسرهن وتأثيره على تحسن مؤشرات الدولة ،إلى جانب توفير الحوافز الاجتماعية وغيرها من البرامج لتثقيف الأسر.
- زيادة الطلب على خدمات الصحة الإنجابية
- تقديم المساعدة والخدمات للمسنات والنساء ذوات الإعاقة وأمهات الأطفال المعاقين والسجينات؛

نتيجة لما سبق فبحلول عام 2030، سيتم تعزيز المشاركة الاجتماعية للمرأة على جميع المستويات ، مما يؤدي إلى مساهمتها الفعالة في تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة.

الشركاء

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ وزارة التعاون الدولي ؛ وزارة الإسكان ؛ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ؛ وزارة التجارة والصناعة؛ وزارة التموين والتجارة الداخلية؛ وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى؛ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ؛ وزارة التضامن الاجتماعي؛ وزارة التنمية المحلية؛ وزارة الثقافة؛ وزارة الداخلية؛ وزارة العدل؛ وزارة المالية؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ؛ المجلس القومي للسكان (NPC) ؛ المجتمع المدني ؛ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار) / (الهيئة الوطنية للاعلام)/ (الهيئة العامة للاستعلامات)؛وزارة الشباب والرياضة ؛ وزارة الصحة والسكان؛ المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة ؛ البنك المركزي المصري والبنوك الأهلية، جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.(EDA)

الخطة التنفيذية لمحور التمكين الاجتماعى

الهدف 3:	تهيئة الفرصة لمشاركة اجتماعية أكبر للمرأة وتوسيع قدراتها على الاختيار ومنع الممارسات التى تكرس التمييز ضد المرأة أو التى تضر بها سواء فى المجال العام أو داخل الأسرة.		
النتيجة	**رقم المخرجات**	**المخرجات**	**سنة البدء فى التنفيذ**
النتيجة 1: تحسين خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية	1 -1	توفير خدمات الصحة الإنجابية عالية الجودة وطرق تنظيم الأسرة على مستوى محافظات الجمهورية، مع التركيز على المناطق الفقيرة والمحرومة	2021
	1 - 2	تنمية قدرات مقدمي الخدمات الصحية لتقديم رعاية صحية عالية الجودة وخدمات موجهة لاحتياجات العميل (كلا الجنسين) ضمن تقديم خدمات رعاية الأم والطفل	2021
	1- 3	معلومات عن الزواج المبكر والممارسات الضارة الأخرى المتعلقة بالصحة الإنجابية (بما في ذلك تنظيم الأسرة) ، ومخاطر الحمل المتكرر على النساء وأسرهن ، بما في ذلك معلومات عن حوافز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لزيادة الطلب على خدمات الصحة الإنجابية (بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة)	2017
	1 - 4	تكامل الوعي الشامل الموجه للنساء والأسر بشأن الاهتمام بالعمر والمشورة والخدمات الصحية والحق في زيادة الطلب على استشارات وخدمات الصحة الإنجابية والاستفادة منها بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة.	2017

	5 - 1	دمج دورات التوعية ما قبل الزواج لنشر المعلومات للمقبلين على الزواج والمتزوجين حديثاً، بالإضافة إلى برامج متابعة الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة التي تستهدف المتزوجين حديثًا لدعمهم لتحقيق أهداف تنظيم الأسرة بما في ذلك تأجيل الحمل الأول والتعرف على طرق تنظيم الأسرة الفعالة في المباعدة بين الأطفال.	2021
النتيجة 2: مشاركة النساء ذوات الإعاقة اجتماعيا.	2 - 1	تعزيز الخدمات الاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة من خلال زيادة فرص الحصول على التعليم والصحة والتدريب المهني والتكامل الاجتماعي والاقتصادي وكذلك الزواج وتكوين أسرة.	2018
	2- 2	زيادة الوصول إلى الأماكن العامة واستخدامها من خلال حويلها إلى أماكن صديقة لذوي الإعاقة ومتوافقة مع قانون الإعاقة والسياسات الوطنية.	2020
	3 - 2	إنشاء وتوفير كادر من الكوادر الطبية والأخصائيين الاجتماعيين المؤهلين وسهولة الوصول إليهم من قبل النساء ذوات الإعاقة.	2023
	4 -2	تشجيع البحث حول وضع النساء ذوات الإعاقة	2022
	5 - 2	رفع الوعي لإحداث تغيير فكري بشأن النساء ذوات الإعاقة (مثل معالجة قضايا حقهن في تكوين الأسرة.. ألخ)	2019
النتيجة 3: حصول أمهات الأطفال	1 - 3	خدمات رعاية الأطفال ذوي الإعاقة، بما في ذلك التعليم، وخدمات الرعاية الصحية الوقائية والعلاج ، وكذلك خدمات الرعاية النهارية لأطفال الأمهات العاملات	2023

ذوي الإعاقة على الخدمات.	2 - 3	مراكز إعادة التأهيل والعلاج الطبيعي التي تم إنشاؤها في مختلف محافظات الجمهورية لتسهيل وصول أمهات الأطفال ذوي الإعاقة للخدمات؛	2023
	3 - 3	زيادة وعي الأمهات من خلال القنوات الإعلامية والمراكز الصحية المختلفة بالكشف المبكر عن الإعاقة ودعم الاستعدادات للتعامل مع أشكالها المختلفة.	2023
	4- 3	رفع الوعي باحتياجات الأمهات ذوات الأطفال ذوي الإعاقة	2023
	5 - 3	تعزيز السكن الملائم للنساء ذوات الإعاقة	2019
النتيجة 4: تحسين الخدمات للسجينات	1 - 4	تعزيز توفير الرعاية الصحية اللازمة للسجينات وخاصة المسنات	2018
	2- 4	إشراك السجينات في مبادرات التمكين الاقتصادي التي تهدف إلى إعادة دمجهن وإعادة تأهيلهن	2018
	3 - 4	تطوير حملات توعية عامة تهدف إلى تغيير نظرة المجتمع إلى السجينات وتشجيع وقبول إعادة إدماجهن	2022
النتيجة 5: إمكانية الوصول إلى خدمات المسنات وتحسينها	1 - 5	تطوير الخدمات الصحية التي تراعي احتياجات المسنين	2021
	2 - 5	بيئة مناسبة للنساء المسنات، بما في ذلك توفير البنية التحتية والمرافق المناسبة	2024
	3 - 5	التوسع في برامج التوعية لتثقيف أفراد الأسرة حول التعامل مع المسنات	2024

محور الحماية

الهدف:

القضاء على الظواهر السلبية التى تهدد حياة المرأة وسلامتها وكرامتها وتحول بينها وبين المشاركة الفعالة فى كافة المجالات بما في ذلك أشكال العنف ضدها وحمايتها من الأخطار البيئية التى قد تؤثر بالسلب عليها من الناحية الاجتماعية والاقتصادية.

المؤشر	القيمة المرصودة	2030
نسبة الإناث (20-29) اللاتي تزوجن قبل سن 18 سنة	%18	%0
نسبة الإناث المتزوجات او اللاتي سبق لهن الزواج (20-29) اللاتي أنجبن قبل سن 20 سنة	%24	%0
نسبة السيدات اللاتي تعرضن للتحرش خلال السنة السابقة	%13	%0
نسبة السيدات اللاتي سبق لهن الزواج اللاتي تم ختانهن	%92	%55
نسبة الفتيات أقل من 19 سنة المتوقع ختانهن	%56	%10
نسبة السيدات اللاتي تعرضن لعنف جسدي من قبل الزوج	%25.2	%0
نسبة السيدات اللاتي تعرضن لعنف نفسي من قِبل الزوج	%18.8	%0
نسبة السيدات اللاتي تعرضن لعنف جنسي من قِبل الزوج	%4.1	%0

نظرية التغيير:

في حالة أن يتم :

- سن القوانين وإنفاذها لضمان وقاية النساء والفتيات وحمايتهن من جميع أشكال العنف في الأماكن الخاصة والعامة؛

- إضفاء الطابع المؤسسي على خدمات الوقاية والحماية والاستجابة الجيدة وإتاحتها لجميع النساء مع التركيز بشكل خاص على احتياجات المهمشات وذوات الاعاقة.
- توفير بيئة مواتية ودور الجهات القانونية والقيادات الدينية والاجتماعية للتصدى لكافة أشكال العنف ضد المرأة وتشجيع المعرضات للعنف والناجيات على الإبلاغ عن حالات العنف؛
- تمكين المعنين بتقديم الخدمات وخدمات الدعم الإضافية للناجيات من العنف، والتغلب على حوادث العنف وإعادة إدماجهن في مجتمعاتهن؛

<u>من خلال :</u>

- مراجعة وتعديل القوانين القائمة التي تتناول جميع أشكال العنف ضد المرأة، بالإضافة إلى زيادة الوعي بها؛
- مراجعة التشريعات القائمة وعمليات التنفيذ القانوني التي تزيد من ضعف المرأة / أو تمثل ضغوطا تؤثر على قدرات المرأة على اتخاذ خيارات وقرارات مستقلة تتعلق بسن زواجها، واختيار الزوج المناسب، وقرارات الصحة الإنجابية بشأن تأجيل الحمل / الإنجاب وتباعد بين الولادات.
- إضفاء الطابع المؤسسي على بيئة وقائية من خلال سياسات محددة ولوائح وهيئات متخصصة تتصدى لحالات العنف ضد المرأة وتفادى تكرارها (في المدارس والجامعات وأماكن العمل، إلخ)؛
- إنشاء شبكة وطنية للخدمات المتعددة القطاعات ونقاط تقديم الخدمات من خلال

- الجهات التنفيذية (تقديم الخدمات بما يتماشى مع مجموعة الخدمات الأساسية العالمية لضحايا العنف)، بالإضافة إلى تعزيز أنظمة الإحالة؛
- بناء قدرات العاملين في القطاع الصحي والأخصائيين الاجتماعيين وموظفي إنفاذ القانون لتقديم خدمات حماية واستجابة جيدة للناجيات من العنف؛
- دعم وصول المرأة إلى العدالة، ولا سيما النساء الفقيرات وذوات الإعاقة وفى المجتمعات الهشة؛
- تفعيل مكاتب شكاوى المرأة التابعة للمجلس القومي للمرأة حتى تكون السبيل الأول لحل مشاكل النساء
- إنشاء كيانات متخصصة لتمكين الناجيات من العنف (تلبية الاحتياجات الصحية والنفسية، وكذلك الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية) لإعادة تأهيل الناجيات وإعادة إدماجهن في المجتمع ؛
- تطوير الكتيبات والأدوات والدراما وحملات التوعية التي تستهدف المسؤولين (بما في ذلك الشخصيات الدينية ووسائل الإعلام وما إلى ذلك) وكذلك المجتمع ككل بهدف تغيير الأعراف الاجتماعية حول وإحداث التحول للتصدى للعنف الممارس ضد المرأة؛

نتيجة لما سبق فبحلول عام 2030، سيتم تعزيز مشاركة المرأة على جميع المستويات، مما يؤدي إلى مساهمتها الفعالة في تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة.

الشركاء

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وزارة التعاون الدولي ؛ وزارة الإسكان ؛ وزارة الأوقاف، وزارة البيئة؛ وزارة التجارة والصناعة؛ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ؛ وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى ؛ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ؛ وزارة التضامن الاجتماعي؛ وزارة التموين والتجارة الداخلية؛ وزارة التنمية المحلية؛ وزارة الثقافة؛ وزارة الداخلية ، وزارة الخارجية ؛ وزارة الزراعة؛ وزارة السياحة والاثار ؛ وزارة الشباب والرياضة ؛ وزارة الصحة والسكان؛ وزارة العدل؛ وزارة العمل؛ وزارة الكهرباء والطاقة، وزارة المالية؛ وزارة الموارد المائية والري؛ وزارة النقل ؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ؛ المجلس القومي للسكان (NPC) ؛ المجلس القومي للطفولة والأمومة ؛ (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار) / (الهيئة الوطنية للاعلام)/ (الهيئة العامة للاستعلامات)؛ جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (EDA) ؛ المجتمع المدني ، المجلس القومي لحقوق الانسان ، الجهات الدولية

الخطة التنفيذية لمحور الحماية

الهدف	القضاء على الظواهر السلبية التى تهدد حياة المرأة وسلامتها وكرامتها وتحول بينها وبين المشاركة الفعالة فى كافة المجالات بما في ذلك أشكال العنف ضدها وحمايتها من الأخطار البيئية التى قد تؤثر بالسلب عليها من الناحية الاجتماعية والاقتصادية		
النتيجة	**رقم المخرجات**	**المخرجات**	**سنة البدء فى التنفيذ**
النتيجة 1. خلو الأماكن العامة من التحرش الجنسي.	1 - 1	تحديد التدخلات الوطنية ذات الصلة والمستجيبة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (شراكات قائمة وشاملة للنساء في مناصب صنع القرار وآليات المساءلة المفعلة والمتفق عليها من قبل أصحاب المصلحة)	2017
	2 - 1	التنفيذ الفعال للتشريعات والسياسات الشاملة لمنع العنف ضد المرأة والفتاة والاستجابة له في الأماكن العامة المعمول بها (القوانين والسياسات الداعمة لمنع والاستجابة لحالات العنف ضد النساء والفتيات في الأماكن العامة وإبراز الممارسات الجيدة وآليات تنفيذها والادلة المستخدمه)	2017
	3 - 1	الاستثمار في تنشيط المساحات العامة الحضرية والريفية، بما في ذلك التخطيط الذي يراعي الفوارق بين الجنسين من أجل السلامة والجدوى الاقتصادية والمشاركة المجتمعية والتنقل الآمن (التنمية الحضرية / مشاريع التنمية الاقتصادية في الأماكن العامة في مواقع التدخل التي تم تقييمها على أنها مجدية اقتصاديًا و آمنه)	2018

	1 - 4	تحسين المواقف والسلوكيات المتعلقة بحقوق النساء والفتيات في التمتع بالأماكن العامة الخالية من العنف (كسب التأييد من النساء والرجال بكافة فئاتهم العمرية تجاه أن التحرش والعنف في الأماكن العامة غير مقبول تحت أي ظرف من الظروف)		2017
النتيجة 2. تعزيز حماية النساء والفتيات من الممارسات الضارة في الأماكن الخاصة	2 - 1	تسريع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (2015-2020) من خلال: 1) سن وإنفاذ قانون العنف المنزلي لضمان حماية المرأة والقضاء على جميع أشكال العنف؛ 2) تهيئة بيئة داعمة لزيادة وصول الناجيات من العنف، والتشجيع على الإبلاغ والاستفادة من خدمات الحماية ؛ 3) تنفيذ حملات توعية تهدف إلى ترسيخ ثقافة مناهضة لجميع أشكال العنف ضد المرأة ، وتشجع النساء على عدم التسامح مع العنف أو قبول إفلات الجاني من العقاب	1/1.2 تعديل قوانين الأحوال الشخصية لحماية المرأة ، بما يضمن المصالح الفضلى للطفل والأسرة ، وضمان حماية المرأة ، وتسهيل حصولها على حقوقها كاملة. (2023)	2017
	2 - 2	تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الاناث) (2016-2020) من خلال 1) إنفاذ التشريعات التي تجرم تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية؛ ب) تغيير السلوك من أجل التنمية من خلال زيادة الوعي باستخدام الخطاب الديني الذي يدين تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والحجج الطبية والصحية ؛ 3) منع أعضاء المؤسسة الطبية من		2017

		القيام بهذه الإجراءات. 4) دمج ممارسات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية الضارة في مناهج الطلاب.	
	3 - 2	تنفيذ استراتيجية زواج الأطفال المبكر والقسري (2010-2020) من خلال: 1) إنشاء آلية لزيادة السيطرة على مأذون الزواج المرخص لهم لمنع الزواج المبكر؛ 2) رفع مستوى الوعي بين أسر الفتيات المعرضات لمخاطر الزواج المبكر، بما في ذلك الآثار السلبية للزواج غير الرسمي؛ ج) تشجيع الأسر على السماح لبناتها بإكمال تعليمهن	2.2 / 2 التوسع في إنشاء مكاتب المساعدة القانونية ومكاتب تسوية المنازعات الملحقة بمحاكم الأسرة لضمان الدعم الفعال للمرأة والأسر الساعية للحصول على الخدمات القانونية أثناء الطلاق. 2017
النتيجة 3: تمكين النساء والفتيات اللائي يتعرضن للعنف من استخدام الخدمات الأساسية	1 - 3	وضع المعايير والمبادئ التوجيهية الوطنية للخدمات الأساسية ودمجها في تقديم الخدمات وفقًا للمعايير الدولية (المعايير والمبادئ التوجيهية تقديم الخدمة عبر القطاعات التي تم تطويرها وإتاحتها بما في ذلك لضمان حصول النساء على مجموعة من الخدمات الصحية التي تتناول الخدمات الجسدية والعقلية. الصحة الجنسية والإنجابية).	2020
	2 - 3	تعزيز قدرة مقدمي الخدمات (الصحة والشرطة والعدل والخدمات الاجتماعية) على تقديم خدمات منسقة عالية الجودة، ومحاسبة الجناة وجمع البيانات واستخدامها بطريقة أخلاقية (تعزيز التدريب لتلبية مستوى جودة الخدمات ودعم	2017

المتاحة والتي يسهل		جوانب تحقيق المساواة بين الجنسين فى هذا الشأن وجمع البيانات وتحليلها، والتعلم من الأقران ، تبادل الخبرات بين الدول ... ، إلخ.)	
الوصول إليها بجودة، والتعافي من العنف	3 - 3	تحسين توافر الخدمات وإمكانية الوصول إليها للنساء والفتيات اللائي تعرضن للعنف (المناطق الحضرية والنائية، والقدرة على الوصول للخدمات، لا سيما للنساء المستضعفات / المهمشات، والنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، وما إلى ذلك)	2017
	4 - 3	تفهم المرأة حقوقها في الحصول على خدمات جيدة ويمكن أن تمارسها (جهود التوعية والتواصل بشأن القوانين، والوصول إلى الخدمات، وآليات الانصاف من خلال المنظمات النسائية، والحملات الإعلامية، والمعلومات العامة في الشرطة، والعدالة ، والصحة ، والمؤسسات التعليمية)	2017
النتيجة 4: ضمان حقوق المرأة في الميراث بسن قانون الميراث	1 - 4	تنظيم حملات توعية لتغيير الثقافة والعادات والتقاليد التي تشجع على منع المرأة من الميراث. زيادة الوعي بضرورة مطالبة المرأة بميراثها على الفور، لتجنب المشاكل التي تحدث عند المطالبة بالميراث بعد فترة طويلة من الوفاة؛	2017
	2 - 4	تقديم الدعم القانوني للمرأة لمساعدتها على الوصول إلى حقوقها من خلال الطرق القضائية، لا سيما وأن المرأة هي الأكثر تضررا بفترات التقاضي الطويلة والإجراءات القانونية الضريبية.	2017